

سياسة مكافحة الرشوة والفساد	عنوان السياسة:
لجنة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة	جهة الاعتماد:

الغرض

الهدف الرئيسي من وضع هذه السياسة هو معرفة وتحديد والإبلاغ عن حوادث الرشوة والفساد من خلال خط الإبلاغ عن المخالفات أو البريد الإلكتروني أو بالحضور الشخصي. يلتزم بنك الريان وشركائه التابعة بممارسة الأعمال بشفافية وصدق ونزاهة. ولذلك، من المهم أن يلتزم بنك الريان بأحكام مكافحة الرشوة والفساد وأن يزاوُل أعماله وفقاً لها. ويجب قراءة هذه السياسة بالاقتران مع سياسة الإبلاغ عن المخالفات لبنك الريان، وسياسة إدارة تعارض المصالح على مستوى المجموعة، ومدونة قواعد السلوك المهني. ويتمثل الغرض من هذه السياسة فيما يلي:

- تحديد مسؤوليات بنك الريان ومسؤوليات كل من يعمل لدى البنك أو معه فيما يتعلق بالالتزام بموقف البنك من الرشوة والفساد ودعمه.
- ضمان وجود إجراءات كافية لدى بنك الريان لمنع الرشوة والفساد واكتشافهما.
- توفير المعلومات والإرشادات للعاملين لدى بنك الريان أو معه بشأن كيفية التعرف على مسائل الرشوة والفساد المحتملة والتعامل معها؛ و
- حماية بنك الريان من العقوبات والآثار المحتملة الناتجة عن أعمال الرشوة والفساد أو الارتباط بهذا السلوك.
- تشجيع الإبلاغ عن الشبهات من خلال قنوات التواصل المناسبة لحماية صورة البنك وسمعته.

النطاق

تنطبق هذه السياسة على جميع الأشخاص الذين يعملون لصالح بنك الريان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو نيابة عنه، بأي صفة كانت، بما في ذلك الموظفون على جميع المستويات (بدوام كامل أو جزئي) والعاملون المؤقتون (مثل الاستشاريين أو المتعاقدين) والموردون بغض النظر عن مكان وجودهم أو طبيعة أعمالهم، بما في ذلك الآخرين الذين يتصرفون نيابة عن بنك الريان. كما يُطلب من موظفي الوكالات والمتعاقدين والاستشاريين الخارجيين وممثلي الأطراف الثالثة وشركاء الأعمال الالتزام بهذه السياسة.

وبناءً على ذلك، عندما يتعامل بنك الريان مع أطراف ثالثة مثل الوكلاء أو الموزعين أو المقاولين من الباطن أو الموردين أو المقيمين أو شركاء المشاريع المشتركة، فإنه يلتزم بإجراء العناية الواجبة الكافية عند الدخول في الترتيبات للتأكد من أنهم لا يتصرفون على نحو فاسد، وبمراقبة أدائهم بشكل دوري لضمان الامتثال المستمر.

قد يؤدي عدم ضمان الامتثال لهذه السياسة إلى العواقب التالية:

- مسؤوليات جنائية أو مدنية على البنك، بما في ذلك غرامات غير محدودة والسجن.
- إلحاق ضرر جسيم بسمعة البنك، بما في ذلك التغطية الإعلامية السلبية.
- خسائر مالية.
- عدم قابلية إنفاذ العقود المبرمة نتيجة لأعمال الرشوة أو الاحتيال أو غير ذلك من الأفعال غير المشروعة.

يجب على جميع الشركات التابعة لبنك الريان اعتماد هذه السياسة وتنفيذها مع مراعاة هياكل الحوكمة المؤسسية المحلية لديها وتنظيمها الداخلي والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وذلك دون تأخير غير مبرر.

تشمل هذه السياسة نهج بنك الريان في إدارة متطلبات الإبلاغ عن المخالفات. ولا يقصد بهذه السياسة أن تتعارض مع أي قوانين أو لوائح أخرى واجبة التطبيق، وفي حال حدوث أي تعارض، تكون متطلبات القانون أو اللائحة هي السائدة.

الأهمية: لماذا نكافح الفساد؟

ينتهك الفساد ثقة الجمهور، ويهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضر بالتجارة العادلة. ويلتزم موظفو بنك الريان بالتصرف بصورة قانونية وأخلاقية ونزاهة. وكجزء من هذا الالتزام، فإن جميع أشكال الفساد غير مقبولة، ويجب على البنك أن يضمن ألا يتصرف أي طرف ثالث على نحو فاسد في تعاملاته مع أي شخص آخر. ويمثل موظفو بنك الريان البنك أمام العملاء وكل من يتعاملون معه. ووفقاً لما ورد في سياسات البنك، يُتوقع من الموظفين اعتماد أعلى معايير السلوك المهني والشخصي وإظهار الاحترام والنزاهة وحسن التقدير والصدق والثقة والتصرف على النحو الصحيح في جميع الأفعال مهما كانت الظروف.

تعريفات مفيدة

التعريف	الوصف
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرشوة، بمفهومها الواسع، هي تلقي مكافأة غير مستحقة أو عرضها، أو أي شيء ذي قيمة، وتشمل المدفوعات التي تهدف إلى الحصول على ميزة تجارية أو مالية أو غير ذلك من المزايا التي لا يحق للبنك الحصول عليها. وقد يكون أي شيء ذي قيمة رشوة، بما في ذلك هدية عينية أو أي معروف آخر مثل عرض توظيف أحد أقارب الشخص المُقَدَّم له الرشوة. وينطوي ذلك على اشتراك الدافع والمتلقي في أداء غير سليم لمسؤولية شخصية أو مؤسسية أو رسمية. ▪ عرض ميزة أو الوعد بها أو تقديمها، وطلب ميزة أو الموافقة على تلقيها أو قبولها. 	الرشوة
<p>قد يشمل الفساد الهدايا أو المدفوعات التيسيرية أو غيرها من أشكال الممارسات التجارية غير السليمة. وله السمات ذاتها المبينة أعلاه في تعريف الرشوة. ويمكن تلخيصه بأنه إساءة استخدام السلطة أو المنصب المؤتمن عليه، سواء في القطاع العام أو الخاص، لتحقيق منفعة خاصة.</p>	الفساد
<p>التبرع الخيري هو هبة يقدمها فرد أو شركة إلى منظمة غير ربحية أو جهة خيرية. ويمكن أن يشمل تقديم نقدًا أو توفيره لفرد أو منظمة تعينها جمعية خيرية أو تكون مرتبطة بها.</p> <p>التبرع السياسي هو أي مساهمة، نقدية كانت أو عينية، لدعم قضية سياسية. وقد تشمل المساهمات العينية الهبات من الممتلكات أو الخدمات، أو الأنشطة الإعلانية أو الترويجية المؤيدة لحزب سياسي، أو شراء تذاكر لفعاليات جمع التبرعات، أو تقديم مساهمات إلى منظمات بحثية ذات ارتباط وثيق بحزب سياسي.</p> <p>كما يمكن اعتبار إتاحة الموظفين دون أجر من صاحب العمل للقيام بحملات سياسية أو للترشح لمنصب عام تبرعًا سياسيًا.</p>	التبرعات الخيرية والسياسية
<p>رعاية الفعاليات هي شكل من أشكال الإعلان تدفع فيه المؤسسات مقابل الارتباط بفعالية بما يحقق التعريف بها وإبرازها وتعزيز الوعي بعلاقتها التجارية. وعندما تتعلق الرعاية بفعالية غير ربحية أو خيرية، يُشار إلى نشاط الرعاية غالبًا باسم التسويق للفعاليات أو التسويق لقضية.</p>	رعاية الفعاليات
<p>المدفوعات التيسيرية نوع من الرشوة، ولذلك تُعد غير قانونية. ومن الأمثلة الشائعة عليها إعطاء موظف حكومي مالاً أو سلعة لتنفيذ خدمات مصرفية اعتيادية أو تسريعها.</p>	المدفوعات التيسيرية
<p>أموال أو سلع أو خدمات أو قروض تُمنح ظاهريًا كعلامة على الصداقة أو التقدير. ويُفترض أن الهدية تُمنح دون توقع مقابل أو قيمة عائدة في المقابل.</p>	الهدايا
<p>الضيافة الحقيقية المشروعة (بما في ذلك الترفيه والوجبات وحفلات الاستقبال والدعوات وتذاكر الفعاليات والمؤتمرات والترفيه والإقامة والفعاليات الاجتماعية أو الرياضية ووسائل النقل) والمصروفات الترويجية أو غيرها من مصروفات الأعمال التي تهدف إلى تحسين صورة المؤسسة التجارية أو عرض منتجاتها وخدماتها بصورة أفضل أو إقامة علاقات ودية.</p>	الضيافة
<p>دفعة غير مشروعة تُقدَّم لشخص ما مقابل تسهيل معاملة أو تعيين.</p>	العمولات غير المشروعة
<p>يشمل ذلك أي شخص يعمل لدى البنك أو ينفذ أعمالاً نيابة عنه، بما في ذلك المديرين والمسؤولين وأعضاء مجلس الإدارة والمتعاقدون والاستشاريون والمتدربون والعاملون بدوام جزئي أو بعقود محددة المدة والموظفون المؤقتون وموظفو الوكالات والموردون والمقاولون من الباطن والمقيمون والمتطوعون.</p>	الموظفون/العاملون
<p>يشمل الموظفون العموميون العاملين في الدوائر الحكومية، وكذلك موظفي المؤسسات التجارية المملوكة للحكومة أو الخاضعة لسيطرتها، والمنظمات الدولية، والأحزاب السياسية، والمرشحين السياسيين.</p>	الموظف العام
<p>الطرف الثالث يعني أي فرد أو منظمة يجري التعامل معها خلال مسار العمل لصالح البنك، ويشمل العملاء الفعليين والمحتملين، والزبائن، والموردين، والموزعين، وجهات الاتصال التجارية، والوكلاء، والمستشارين، والجهات الحكومية والعامّة، بما في ذلك مستشاروهم وممثلوهم ومسؤولوهم، والسياسيون، والأحزاب السياسية.</p>	الطرف الثالث

- القانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات – المواد من 140 إلى 147
- اتخذت دولة قطر عدة خطوات نحو مكافحة الرشوة والفساد:
- المرسوم رقم (17) لسنة 2007 بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- المرسوم رقم (37) لسنة 2012 بالتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد
- القرار الأميري رقم (94) لسنة 2013 بالموافقة على إنشاء مؤسسة سيادة القانون ومكافحة الفساد
- المرسوم رقم (11) لسنة 2019 بالموافقة على انضمام دولة قطر إلى الاتفاقية المنشئة للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد كمنظمة دولية
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

الإرشادات القطاعية:

- مجموعة العمل المالي (FATF)
- إرشادات برنامج الامتثال لمكافحة الرشوة والفساد الصادرة عن وولفسبيرغ لعام 2023

قابلية المخاطر

تتمثل قابلية المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة في بنك الريان في أن بنك الريان لا يملك أي قابلية لمخالفة تشريعات أو لوائح الرشوة والفساد في أي ولاية قضائية يزاول فيها البنك أعماله». وفيما يتعلق بسياسة مكافحة الرشوة والفساد، فهذا يعني أن بنك الريان لا يتسامح مع أوجه القصور المنهجية في أنظمتها وضوابطه الخاصة بمنع الجرائم المالية، ولا مع أي مخالفة لقوانين ولوائح الجرائم المالية المطبقة على أعماله وأنشطته، كما لا يزاول أعمالاً مع أفراد أو كيانات يشتبه في أنهم خاضعون لعقوبات أو منخرطون في أنشطة إجرامية تتعلق بالجريمة المالية أو معرضون لها.

المخاطر الرئيسية لمكافحة الرشوة والفساد:

- عدم الامتثال لتشريعات مكافحة الرشوة والفساد
- تورط الموظفين أو المتعاقدين في الرشوة الإيجابية أو السلبية
- تورط الموظفين أو المتعاقدين في معاملات مع أطراف ذات صلة أو في تعارض مصالح
- العمولات غير المشروعة
- قبول الضيافة أو الفعاليات أو الرعايات الترويجية
- قبول الهدايا
- التبرعات السياسية والخيرية أو قبولها
- المدفوعات التيسيرية
- المشتريات والموارد البشرية المعرضة لمخاطر الرشوة والفساد

القسم 2 – السياسة

مبادئ سياسة مكافحة الرشوة والفساد

تقضي سياسة البنك بأن تُمارس جميع الأعمال بنزاهة وبطريقة أخلاقية. ويتبع بنك الريان نهج عدم التسامح مطلقاً مع الرشوة والفساد، ويلتزم بأعلى معايير المهنية والعدالة والنزاهة في جميع التعاملات والعلاقات التجارية أينما يزاول أعماله، وبوضع وتنفيذ أنظمة فعالة لمكافحة الرشوة والفساد. يهدف بنك الريان إلى إيجاد بيئة عمل يحق فيها كل موظف أعلى المعايير المهنية والشخصية، ويشعر فيها الجميع بالفخر بالبنك وبالعمل الذي يقومون به.

وتتطلب مدونة الأخلاقيات والسلوك الخاصة ببنك الريان الالتزام بمعايير عالية من أخلاقيات الأعمال والأخلاقيات الشخصية والحفاظ على ثقافة النزاهة والشفافية والثقة والعدالة في الأمور المتعلقة بأداء الواجبات والمسؤوليات، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها.

السياسات والإجراءات ذات الصلة

تندرج هذه السياسة تحت سياسة الامتثال للجرائم المالية، وتدعمها الإجراءات والإرشادات التالية من السياسات القائمة داخل بنك الريان:

- إجراءات مكافحة الرشوة والفساد
- سياسة مدونة قواعد السلوك على مستوى المجموعة – الهدايا والضيافة وتعارض المصالح
- سياسة الموارد البشرية على مستوى المجموعة – الإجراءات التأديبية
- سياسة المشتريات على مستوى المجموعة
- دليل سياسة الامتثال للجرائم المالية على مستوى المجموعة
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات على مستوى المجموعة
- سياسة إدارة تعارض المصالح على مستوى المجموعة
- إجراءات المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

الحظر العام

تُنشئ بعض أنشطة البنك مخاطر خاصة تتمثل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في عرض أو تقديم أو طلب أو تلقي أي شكل من أشكال الرشوة أو العمولات غير المشروعة أو غيرها من المدفوعات الفاسدة، أو أي شيء ذي قيمة، إلى أو من أي شخص أو جهة، بما في ذلك الجهات الحكومية، والموظفون الحكوميون الأفراد، والشركات الخاصة، وموظفو تلك الشركات الخاصة، وذلك تحت أي ظرف من الظروف.

التعامل مع الطرف الثالث

يُحظر التعاقد مع أي طرف ثالث تعلم أو تشتبه على نحو معقول أنه منخرط في الرشوة.

يجب إجراء العناية الواجبة المناسبة قبل إشراك أي طرف ثالث. ويختلف المستوى المناسب من العناية الواجبة بحسب الظروف، وتُتخذ الأحكام على أساس كل حالة على حدة. ويتم الحصول على موافقة الانضمام من مدير المشتريات والإدارة.

ستتطلب بعض المعاملات عالية المخاطر عناية واجبة إضافية، وقد يستلزم ذلك إجراء تحقيق مستقل. وسيتم تزويد الموظفين، عند الاقتضاء، بإرشادات وقوائم تحقق مفيدة لدعم عملية العناية الواجبة.

يجب أن تتضمن جميع عقود الخدمات والشراكات مع الأطراف الثالثة/الأطراف ذات الصلة أحكامًا بشأن العمولات والرشاوى تؤكد أن مقدم الخدمة يقر ويضمن أنه لم يدفع أو يوافق على الدفع أو يتسبب في دفع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبأي شكل كان، أي عمولة أو نسبة أو أتعاب معلقة أو سمسرة أو غيرها من المدفوعات المماثلة من أي نوع فيما يتعلق بإبرام الاتفاقية أو تنفيذها إلى أي موظف في بنك الريان أو إلى أي شخص أو كيان أو وكيل في دولة قطر أو في أي مكان توجد فيه الشركات التابعة. ويجب الرجوع إلى الإدارة القانونية لمراجعة مثل هذه العقود (بما في ذلك إدراج أي بنود مناسبة لمكافحة الفساد).

التعامل مع الموظفين العموميين

قد تنطوي التعاملات مع الموظفين العموميين على مخاطر فساد أعلى بسبب مناصبهم وصفاتهم. وعند التعامل مع أي موظف عمومي، يجب على الأعمال التأكد من اتخاذ الخطوات المناسبة لتقليل مخاطر الرشوة والفساد المرتبطة بالعلاقات من هذا النوع.

أنواع الرشوة

يمكن أن تحدث الرشوة في أنواع كثيرة من الأنشطة. وعادةً ما يكون الغرض منها الحصول على منافع مالية أو مكاسب شخصية أخرى. فعلى سبيل المثال، تهدف الرشوة إلى التأثير في السلوك، وقد تكون في صورة مال أو امتياز أو شيء ذي قيمة أو منفعة أو حتى مجرد وعد بالتأثير في شخص بصفته الرسمية أو العامة. وعادةً ما يكون هناك شخصان متورطان ويستفيد كلاهما. ومن أمثلة الرشوة ما يلي:

منح ميزة أو قبولها

- في الرشوة، ترتبط الميزة غير المستحقة بفعل أو امتناع محدد. وتكون العلاقة علاقة تبادل.

- يشير منح ميزة أو قبولها إلى أفضل غير مشروعة لا ترتبط، بالنسبة للموظفين العموميين، بفعل رسمي محدد، وإنما تُمنح أو تُتلقى بنظرة عامة إلى التنفيذ المستقبلي للواجبات الرسمية.
- ومن المرجح أن يتحقق شرط تجريم الفعل أيضًا في الدولة الأجنبية التي وقعت فيها الجريمة في معظم حالات الفساد.
- عرض أو تلقي نقد في صورة عمولة غير مشروعة أو قرض أو أتعاب أو مكافأة.
- تقديم مساعدات أو تبرعات أو تصويت بقصد ممارسة تأثير غير مشروع.

الرشوة الإيجابية والسلبية

الرشوة الإيجابية – في حالة الموظف العام – هي فعل يُعرض فيه على الموظف الرسمي أو يُوعَد أو يُمنح ميزة غير مستحقة، لمنفعته الشخصية أو لمنفعة أي طرف ثالث، مقابل القيام بفعل أو الامتناع عنه فيما يتعلق بواجباته الرسمية على نحو يخالف تلك الواجبات أو يعتمد على ممارسته لسلطاته التقديرية.

الرشوة السلبية – تحدث عندما يطلب شخص أو يستدرج وعدًا بميزة غير مستحقة أو يقبلها لمنفعته الشخصية أو لمنفعة شخص ثالث، مقابل القيام بفعل أو الامتناع عنه على نحو يخالف واجباته أو يعتمد على ممارسته لسلطاته التقديرية.

يحظر بنك الريان الرشوى أو أي مدفوعات لأي شيء ذي قيمة يُقصد بها التأثير بشكل غير مشروع على أي شخص، سواء أكان موظفًا حكوميًا أم لا. تشمل مجالات الأعمال التي يمكن أن يحدث فيها الفساد، بما في ذلك الرشوة، في أغلب الأحيان ما يلي:

الهدايا والترفيه والضيافة

المدفوعات التيسيرية

عملية المشتريات

المساهمات السياسية والمجتمعية والخيرية

الهدايا والترفيه والضيافة

لا تحظر هذه السياسة الضيافة العادية والمناسبة (المقدمة أو المتلقاة) إلى أو من الأطراف الثالثة، ولا تلقي الهدايا في حدود المقبول.

تبادل هدايا الأعمال والضيافة المعقولة والمجاملة يُعد جزءًا من ممارساتنا التجارية ويُسمح به إذا كان يتم بشفاافية وتناسب ومعقولة وبحسن نية. ويجب إيلاء عناية خاصة في جميع العلاقات مع الموظفين أو المسؤولين العموميين أو الحكوميين.

لا يجوز لأي موظف تقديم أي تبرع إلى أي منظمة أو حزب سياسي أو إلى أفراد نيابة عن بنك الريان.

إرشادات الهدايا والضيافة

تشمل الضيافة والهدايا العادية والمناسبة الحالات التي تكون فيها الضيافة أو الهدايا على النحو التالي:

- أن تكون معتادة ضمن الثقافة المحلية بما قد يجعل رفضها غير مناسب؛ وفي هذه الظروف يجب على الموظف الإبلاغ إلى رئيس الموارد البشرية والحصول على الموافقة وفقًا لمدونة قواعد السلوك. ويجب على الموظفين الإفصاح عن أي هدايا من هذا النوع تزيد قيمتها على 300 ريال قطري إلى المدير العام/رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للحصول على الموافقة (نموذج الموافقة – الملحق 2). ومن المعترف به أنه قد توجد حالات لا تكون فيها الموافقة المسبقة ممكنة، وفي هذه الظروف يجب طلب موافقة لاحقة من المدير العام/رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال مع بيان مبرر واضح ومفصل لسبب عدم إمكانية الحصول على الموافقة المسبقة.
- ألا تكون مقدمة بقصد التأثير على طرف ثالث للحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها أو للحصول على ميزة تجارية، أو مكافأة على تقديم أو الاحتفاظ بميزة تجارية، أو تبادل المجاملات أو المنافع.
- أن تمثل للقوانين واللوائح المعمول بها في بلد التشغيل.
- أن يُؤخذ في الاعتبار سبب الهدية بحيث تكون من نوع مناسب وقيمة مناسبة وتُقدّم في الوقت المناسب.
- أن تُقدّم علنًا وبصورة رسمية مع الإقرار بها.
- يجب أن تكون الهدية ذات قيمة متواضعة وألا تضع المتلقي أبدًا في موضع التزام. ومن أمثلة الهدايا الشائعة والمقبولة المواد الترويجية الخاصة بالشركة.
- يجب ألا تتكون الهدية مطلقًا من أموال أو قروض أو أي شيء آخر يمكن تحويله إلى قيمة نقدية.

- لكي تكون الضيافة مسموحًا بها، يجب أن تكون دائمًا مرتبطة باجتماع عمل يكون فيه المحتوى التجاري هو الغالب.
 - تتطلب الضيافة حضور المضيف، وأن تُقدّم بصورة عادلة وبقيمة متواضعة.
 - يجب ألا يُنظر إلى الضيافة مطلقًا على أنها مفرطة أو فاخرة، وألا تضع المتلقي أبدًا في موضع التزام.
 - يجب ألا تُقدّم الضيافة على أساس متكرر بشكل مفرط.
- يجب تسجيل جميع الهدايا المستلمة أو المقدمة في سجل الهدايا والترفيه الذي يحتفظ به المدير العام/رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، بغض النظر عن القيمة.

يقوم المدير العام/رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، إلى جانب الموارد البشرية، بمراقبة وتيرة الموافقات المتعلقة بالهدايا والترفيه. يجب الإفصاح إلى مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال عن أي هدايا أو ترفيه أو ضيافة موجهة إلى الموظفين العموميين أو مستلمة منهم، بغض النظر عن قيمتها، والحصول على موافقة مسبقة قبل الاستلام.

يجب على جميع موظفي بنك الريان الإفصاح إلى مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال عن جميع الهدايا والترفيه والضيافة التي تم قبولها، وكذلك الهدايا والترفيه والضيافة التي تم رفضها.

سيخضع الموظفون الذين لا يفصحون إلى المدير العام/رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال عن قبول الهدايا أو الترفيه أو الضيافة لإجراءات تأديبية وفقًا لإجراءات الموارد البشرية التأديبية.

المدفوعات التيسيرية والعمولات غير المشروعة

- العمولات غير المشروعة هي عادةً مدفوعات تُدفع مقابل خدمة أو منفعة تجارية. ويجب على جميع موظفي البنك تجنب أي نشاط قد يؤدي إلى إجراء دفعة تيسيرية أو عمولة غير مشروعة من جانبنا أو قبولها، أو قد يوحي بذلك:
- لا يقوم بنك الريان بإجراء مدفوعات تيسيرية أو قبول «عمولات غير مشروعة» من أي نوع، ولن يفعل ذلك. وعادةً ما تكون المدفوعات التيسيرية مبالغ صغيرة غير رسمية تُدفع لتأمين إجراء حكومي روتيني أو تسريعه من قبل موظف حكومي.
- إذا طُلب من أي موظف إجراء دفعة نيابةً عن بنك الريان، فيجب عليه دائمًا الانتباه إلى الغرض من الدفعة وما إذا كان المبلغ المطلوب متناسبًا مع السلع أو الخدمات المقدمة. وإذا كانت هناك أي شكوك أو مخاوف أو استفسارات بشأن دفعة ما، فيجب على الموظف دائمًا طلب إيصال يوضح سبب الدفعة.
- لا يجوز لموظفي بنك الريان إجراء دفعة تيسيرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبناءً عليه لن يقوم بنك الريان برد أي مدفوعات تيسيرية قام بها فرد وأدرجها ضمن تقرير المصروفات.
- في حال تم إجراء أي مدفوعات تحت الإكراه أو طُلبت من الموظف، فيجب توثيق ذلك والإبلاغ عنه فورًا إلى رئيس الموارد البشرية للمجموعة وإلى المدير العام/رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.
- يُحظر استخدام أموال أو أصول بنك الريان لأي غرض غير قانوني أو غير سليم أو غير أخلاقي.

التبرعات الخيرية ورعاية الفعاليات

- يسمح بنك الريان بالتبرعات الخيرية بعد الحصول على موافقة مسبقة من مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، شريطة ألا تُقدّم بقصد الحصول على ميزة تجارية. ويجب تسجيل تفاصيل جميع المدفوعات التي يجريها بنك الريان أو تتم نيابةً عنه. ويجب أن يشمل ذلك تفاصيل المستفيد، وطريقة الدفع، والغرض، ومبلغ الدفعة، والجهة المعتمدة. كما يجب أن تخضع أي تبرعات خيرية أو رعاية فعاليات تتعلق بموردي بنك الريان (سواء كانت مدفوعة إليهم أو مستلمة منهم) لتقييم مخاطر واعتماد من مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.
- تنطوي التبرعات الخيرية على مخاطر تتمثل في إمكانية اعتبارها رشوة إذا تم تقديمها أو تلقيها بقصد التأثير على شخص ما للتصرف على نحو غير سليم، أو كمكافأة على تصرف غير سليم.
- يجب ألا تُقدّم التبرعات إلا إلى منظمات ومؤسسات خيرية مسجلة وصحيحة لا يوجد لديها أي تعارض مصالح مع أي عميل قائم أو محتمل أو مع أي موظف عام.
- يجب تقييم طلبات التبرعات الخيرية بشكل منفصل عن الأنشطة التجارية، ومن غير المناسب تقديم تبرعات خيرية مرتبطة بمعاملات تجارية سابقة أو الحالية أو مستقبلية.

لا يجوز لبنك الريان تقديم أي تبرعات سياسية، ويُقصد بذلك التبرعات للأغراض السياسية إلى أي سياسي أو حزب سياسي أو منظمة ذات صلة أو مسؤول في حزب سياسي أو مرشح لمنصب سياسي، تحت أي ظرف من الظروف، سواء بشكل مباشر أو من خلال أطراف ثالثة.

أنواع الفساد

الفساد هو إغراء أو مكافأة تُعرض أو يُوعَد بها أو تُقَدَّم من أجل الحصول على أي ميزة تجارية أو تعاقدية أو تنظيمية أو شخصية. ونظرًا لأن هذه السياسة لمكافحة الرشوة والفساد لا يمكنها تغطية كل الاحتمالات، يُشجَّع موظفو بنك الريان على استخدام حسن التقدير وتطبيق الفطرة السليمة. وفي حال وجود أي شك، يُرجى التواصل مع مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.

أمثلة على الفساد:

عرض رشوة

تعرض على عميل محتمل تذكرة لحضور حدث رياضي كبير، ولكن فقط إذا وافق على التعامل التجاري معنا. ويُعد هذا مخالفة لأنك تقدم العرض للحصول على ميزة تجارية وتعاقدية. وقد يُعتبر أيضًا أننا ارتكبنا مخالفة لأن العرض قُدِّم بهدف الحصول على أعمال لصالحنا. وقد يشكل قبول العميل المحتمل لعرضك مخالفة أيضًا.

تلقي رشوة

يقوم مورد بتوفير وظيفة لابن أخيك، لكنه يوضح أنه في المقابل يتوقع منك استخدام نفوذك داخل البنك لضمان استمرار تعاملنا التجاري معه. ويُعد تقديم مثل هذا العرض من جانب المورد مخالفة. كما يُعد قبولك لهذا العرض مخالفة لأنك ستحصل بذلك على منفعة شخصية.

رشوة موظف رسمي

ترتب لأن تدفع الشركة مبلغًا إضافيًا لموظف رسمي لتسريع إجراء إداري، مثل طلب تأشيرة أو تصريح عمل. وبما أن هذا العرض قُدِّم للحصول على ميزة تجارية للبنك، فإن مخالفة رشوة موظف عام، وكذلك المخالفة الفردية، تُعد قد ارتكبت بمجرد تقديم العرض.

يشمل الفساد، على سبيل المثال، تقديم أو تلقي ما يلي:

- نقدًا أو أشكالًا أخرى من الدفع لتأمين عقد أو الحصول على ترخيص.
- هدايا أو ترفيه يُقصد بهما التأثير على المتلقي لاتخاذ مسار عمل معين أو تبرعات ذات دافع خفي.
- دفع نفقات السفر أو الإقامة لعميل أو موظف رسمي عندما لا يوجد غرض عمل أساسي للرحلة.

الموظفون المشاركون في المشتريات

يجب على بنك الريان التأكد من إدراج مخاطر الرشوة والفساد المرتبطة بتوريد السلع والخدمات ضمن تقييم مخاطر الجرائم المالية على مستوى المؤسسة ككل. ويشمل تقييم المخاطر أي موظف في بنك الريان يشارك في عملية المشتريات.

التوظيف والتدقيق على الموظفين

تُعد أنشطة الموارد البشرية، مثل عرض التوظيف أو التدريب العملي، والترقيات، والتدريب، في كثير من الأحيان أشياء ذات قيمة، وبالتالي فإن تقديمها أو عرضها أو الوعد بها للحصول على ميزة تجارية غير مستحقة أو الاحتفاظ بها يُعتبر رشوة وفسادًا.

تتمثل سياسة بنك الريان في إجراء التوظيف والتدقيق بصورة نزيهة وأخلاقية. ويتبع بنك الريان نهج عدم التسامح مطلقًا مع جميع أنواع الممارسات غير الأخلاقية في الموارد البشرية (كما هو موضح أعلاه) التي تنتهك مبادئ الموضوعية والكفاءة والمهنية وتكافؤ الفرص، بغض النظر عما إذا كانت تدخل ضمن التعريف الرسمي للرشوة والفساد أم لا.

كلما تم التماس إجراء يتعلق بالموارد البشرية بشأن فرد معين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أي عميل أو شريك أعمال أو أي طرف ثالث آخر معروف بوجود علاقة رسمية أو غير رسمية له مع بنك الريان، أو من أي موظف عام أو شخص مرتبط بموظف عام، فيجب أن يتم ذلك من خلال عملية تنافسية قائمة على الجدارة. ويجب أن تخضع العملية لتقييم موضوعي، وأن يُوثَّق أن أي قرار بشأن هذا الإجراء المحدد لم يستند إلى طلب ذلك الطرف الثالث.

ولتجنب خطر اعتبار ذلك رشوة أو فساداً، يجب أن تتم جميع ممارسات الموارد البشرية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عروض التوظيف بدوام كامل أو جزئي، وعروض التدريب العملي المدفوع أو غير المدفوع، وتوفير فرص التدريب أو التطوير، والترقيات، أو النقل إلى وظيفة أخرى، أو مراجعة التعويضات) فقط من خلال عملية قائمة على الجدارة، وتنافسية عند الاقتضاء.

تعود ملكية هذه الممارسة وإجراءاتها إلى إدارة الموارد البشرية، ويجب أن تمتثل لحرف هذه السياسة وروحها معاً.

المسؤوليات

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة بنك الريان أو اللجنة الفرعية ذات الصلة التابعة للمجلس مسؤولية اعتماد هذه السياسة، وكذلك الإشراف على تنفيذها وتقييمها بشكل دوري.

يجب على مجلس الإدارة أو اللجنة الفرعية ذات الصلة التابعة للمجلس أن يضمن عدم استخدام التبرعات الخيرية والرعايات كوسيلة للتأثير على أطراف ثالثة بهدف نهائي يتمثل في الحصول على معاملة تفضيلية أو مزايا تجارية.

الإدارة العليا

تتحمل الإدارة العليا في بنك الريان مسؤولية وضع جميع الإجراءات اللازمة للتنفيذ السليم لهذه السياسة، وكذلك تدريب موظفيها على المسائل المتعلقة بالرشوة بما يضمن استمرار الوعي واليقظة.

يجب على الإدارة العليا التأكد من تقييم مخاطر مكافحة الرشوة والفساد، وتوثيق نتائج هذا التقييم.

الامتثال للجرائم المالية والشؤون القانونية

سيتولى فريق الامتثال للجرائم المالية (خط الدفاع الثاني) والشؤون القانونية إجراء التحقيقات في الحالات التي يشتبه فيها بوجود رشوة وفساد، واستناداً إلى طبيعة الحالة/الواقعة قد تشارك المخاطر التشغيلية وأمن المعلومات والأمن السيبراني وإدارة الاحتيال والتدقيق الداخلي والموارد البشرية في إجراءات التحقيق.

بالإضافة إلى ذلك، ستوفر جهة ضمان الامتثال للجرائم المالية الإشراف التوكيدي والاختبارات الخاصة بعمليات مكافحة الرشوة والفساد على أساس سنوي.

الجهة المالكة المعيّنة لهذه السياسة هي ضمان الامتثال للجرائم المالية، وهي الجهة المكلفة والمسؤولة والمفوضة بوضع التنفيذ المناسب لهذه السياسة ومراجعتها بانتظام للتأكد من استمرار ملاءمتها مع مراعاة التغييرات في القوانين واللوائح.

تتحمل جهة ضمان الامتثال للجرائم المالية مسؤولية تصميم ضوابط مناسبة لإنفاذ أحكام هذه السياسة.

كما تتحمل جهة ضمان الامتثال للجرائم المالية مسؤولية تقييم فعالية الضوابط لاكتشاف وتحديد أي إخلال في تنفيذ هذه السياسة.

يتعين على المدير العام/رئيس الامتثال إبلاغ لجنة التحقيقات الخاصة على مستوى المجموعة بجميع الحالات.

يتعين على المدير العام/رئيس الامتثال إبلاغ لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة بأي إخلال ضمن التقارير الربع سنوية.

التدقيق الداخلي

سيوفر التدقيق الداخلي (خط الدفاع الثالث) الإشراف التوكيدي على عمليات مكافحة الرشوة والفساد، بالإضافة إلى إجراء التحقيقات عند الحاجة.

الموارد البشرية

تقوم الموارد البشرية بإرسال رسائل تذكير دورية عبر البريد الإلكتروني إلى الموظفين بشأن أحكام هذه السياسة بهدف رفع مستوى الوعي.

مسؤوليات الموظفين

يتحمل جميع الموظفين وكل من يخضع لسيطرتنا المسؤولية ذاتها عن منع الرشوة وغيرها من أشكال الفساد واكتشافها والإبلاغ عنها. ويُطلب من جميع الموظفين، إذا كان لديهم سبب للاعتقاد أو الاشتباه في أن حالة من الرشوة أو الفساد قد وقعت أو ستقع مستقبلاً بما يشكل إخلالاً بهذه السياسة، إخطار المدير المباشر للإدارة المعنية والمدير العام/رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.

أنت مسؤول

يتحمل موظفو بنك الريان مسؤولية أساسية عن الامتثال لهذه السياسة، ويجب التأكد من أن جميع الموظفين يقرؤون هذه السياسة ويفهمونها ويلتزمون بها. تقع مسؤولية منع الرشوة وغيرها من أشكال الفساد واكتشافها والإبلاغ عنها على عاتق جميع من يعملون لدى البنك أو يخضعون لسيطرتهم. ويُطلب من جميع العاملين تجنب أي نشاط قد يؤدي إلى مخالفة هذه السياسة أو يوحى بحدوثها.

قد يؤدي عدم الالتزام بهذه السياسة إلى اتخاذ إجراءات تأديبية تتناسب مع نوع المخالفة، وقد تصل إلى إنهاء الخدمة أو العلاقة التعاقدية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات قانونية.

إثارة المخاوف

إذا كان لدى الموظفين أي شك أو قلق بشأن أي حالة تتعلق بعدم الامتثال لهذه السياسة، فعليهم الإبلاغ عن الحالة دون الحاجة إلى مشورة أو توجيه مسبق من خلال خط الإبلاغ عن المخالفات أو عبر البريد الإلكتروني أو بالحضور الشخصي إلى المدير العام/رئيس الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال أو رئيس المجموعة للموارد البشرية أو الرئيس التنفيذي للمجموعة.

إذا احتاج أي مدير إلى مزيد من الإرشاد بشأن حالة محددة، فيجب إحالتها إلى مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.

ماذا تفعل إذا كنت مستهدفاً بالرشوة أو الفساد؟

من المهم جداً ما يلي:

- الاحتفاظ بسجلات لأي أفعال قد يُحتمل تفسيرها على أنها رشوة. ويضمن ذلك وجود مسار توثيقي مناسب يمكن الرجوع إليه في حال الملاحقة القضائية.
- يجوز لك التواصل فوراً مع المدير العام/رئيس الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف أو خط الإبلاغ عن المخالفات، إذا عُرِضت عليك رشوة من طرف ثالث، أو طُلب منك تقديم رشوة، أو اشتبهت في احتمال حدوث ذلك مستقبلاً، أو اعتقدت أنك ضحية لنوع آخر من الأنشطة غير المشروعة.

ماذا تفعل إذا اشتبهت في خرق هذه السياسة من قبل شخص آخر؟

ويقصد بشخص آخر ما يلي:

- موظفو بنك الريان
- العملاء وجهات الاتصال والعملاء المحتملون
- الأطراف الثالثة لبنك الريان (مثل مدير الأصول الخارجي، والمتعاقدين، والمقيمين، والوسطاء، والوسطاء الماليين، وغيرهم)

الإبلاغ عن المخالفات

- إذا كنت تعلم أو تشتهب في أي سلوك أو تصرف تعتبره غير قانوني أو غير أخلاقي أو غير مناسب، أو لاحظت أي أمر قد يشكل مخالفة لهذه السياسة، فإن عليك واجب الإبلاغ عنه وفقاً لسياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- إذا اشتبهت في أن شخصاً آخر منخرط في رشوة أو فساد أو احتيال أو أي سلوك آخر غير مقبول أو غير أخلاقي.
- استشر المدير العام/رئيس الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال بسرية إذا اشتبهت في أن شخصاً آخر منخرط في رشوة أو فساد أو احتيال أو أي سلوك آخر غير مقبول أو غير أخلاقي، وتعذر عليك التحدث إلى مديرك المباشر لأي سبب.
- أبلغ من خلال خط الإبلاغ عن المخالفات في أقرب وقت ممكن إذا كنت تعتقد أو تشتهب في حدوث تعارض مع هذه السياسة أو احتمال حدوثه مستقبلاً. فعلى سبيل المثال، إذا عرض عميل أو عميل محتمل شيئاً ما للحصول على ميزة تجارية أو أوحى بأن هدية أو دفعة مطلوبة لتأمين أعماله. وترد «المؤشرات التحذيرية» الإضافية التي قد تدل على الرشوة أو الفساد في الملحق.

يجب على الموظفين والعملاء والمتعاقدين والموردين والأطراف الثالثة الذين يشتبهون في وجود عناصر تتعلق بالرشوة أو الفساد الإبلاغ من خلال أي من القنوات التالية:

سجل الدخول إلى [ALRAYAN BANK على بوابة الإبلاغ](#)

أو اتصل بالخط الساخن: 00800100228

أو تواصل مع إدارة الامتثال (المدير العام/رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال)

قدّم بلاغاً وفقاً لما هو موضح في سياسة الإبلاغ عن المخالفات على مستوى المجموعة

إدارة المخاطر

نهج قائم على المخاطر

قام بنك الريان بتقييم مخاطر الرشوة والفساد مع مراعاة العوامل التالية:

- أنواع الأعمال التي يزاولها البنك
- الدول التي يعمل فيها
- طبيعة علاقاته التجارية
- مدى تعامله مع الموظفين العموميين
- إطار الضوابط لديه، بما في ذلك السياسات والإجراءات المتعلقة بالمكافآت والهدايا والضيافة

تقييم المخاطر

ينفذ بنك الريان الخطوات التالية للمساعدة في منع الرشوة والفساد:

يقع التقييم الفعال للمخاطر في صميم نجاح هذه السياسة أو إخفاقها. إذ يحدد التعرف على المخاطر المجالات المحددة التي نواجه فيها مخاطر الرشوة والفساد، ويتيح لنا تقييم هذه المخاطر والتخفيف منها بصورة أفضل، وبذلك نحمي أنفسنا. ويجب على مجلس الإدارة تقييم مدى التعرض لهذه المخاطر بشكل مستمر. ويُجرى تقييم مخاطر مكافحة الرشوة والفساد كجزء من التقييم السنوي لمخاطر الجرائم المالية على مستوى المؤسسة ككل. ويتمثل الغرض من تقييم المخاطر في تحديد مخاطر الرشوة والفساد الكامنة داخل البنك، والضوابط اللازمة للتخفيف منها، وأي مخاطر متبقية.

سيغطي تقييم مخاطر مكافحة الرشوة والفساد ذلك بالاقتران مع التقييم الأوسع لمخاطر الجرائم المالية على مستوى المؤسسة ككل.

الإعفاءات والمخالفات

لا يُسمح بأي إعفاءات أو مخالفات، وفي حال تطلب الأمر إعفاءات تتعلق بالهدايا و/أو المدفوعات التيسيرية، فيجب إدارتها بما يتوافق مع المتطلبات المنصوص عليها في هذه السياسة.

بيان الامتثال الشرعي

يعمل البنك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويجب على جميع الموظفين التحلي باليقظة في ممارساتهم لضمان ألا تتعارض جميع أفعالهم مع مبادئ الشريعة وألا تُقوّض هذه المبادئ بأي شكل. وإذا كان لدى الموظفين أي شك، فيجب عليهم طلب التوجيه من مديرهم المباشر أو من المدقق الشرعي. ويتحمل جميع الموظفين مسؤولية إبلاغ مديرهم المباشر عن أي إجراء أو نشاط قد يؤثر في امتثال البنك لأحكام الشريعة.

يُدرج المدقق الشرعي دائماً ضمن عملية الاعتماد النهائي للمنتجات أو الخدمات الجديدة أو المعدلة وما يرتبط بها من وثائق إجرائية.

الاحتفاظ بالسجلات

يجب على موظفي بنك الريان الاحتفاظ بالسجلات المالية، ووضع ضوابط داخلية مناسبة تُثبت السبب التجاري لإجراء المدفوعات إلى الأطراف الثالثة:

- يجب على أي موظف الإفصاح والاحتفاظ بسجل خطي لجميع الضيافات أو الهدايا المقبولة أو المقدمة، على أن تخضع للمراجعة الإدارية.
- يجب إعداد جميع الحسابات والفواتير والمذكرات وغيرها من الوثائق والسجلات المتعلقة بالتعاملات مع الأطراف الثالثة، مثل العملاء والموردين والبايعين وجهات الاتصال التجارية، والاحتفاظ بها بدقة واكتمال صارمين. ولا يجوز الاحتفاظ بأي حسابات «خارج الدفاتر» لتسهيل المدفوعات غير السليمة أو إخفائها.
- يحتفظ مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال بسجلات مسائل الامتثال في سجل مخصص لمكافحة الرشوة أو الفساد. وتشمل هذه السجلات أمورًا مثل التدريبات المقدمة، وقائمة الهدايا والضيافة الممنوحة والمقدمة، ونموذج تقرير الهدايا والضيافة، والتحقيقات، والإيضاحات، والوثائق.

التدريب

يقوم فريق الامتثال للجرائم المالية، بالتعاون مع الموارد البشرية، بتقديم تدريب مناسب على مكافحة الرشوة والفساد عند التوظيف وعلى أساس منتظم لجميع الموظفين المعنيين لتوعيتهم بأنواع الفساد، ومخاطر الانخراط في الأنشطة الفاسدة، وسياسة بنك الريان لمكافحة الفساد، وكيفية الإبلاغ عن الفساد.

يمكن تقديم التدريب على مكافحة الفساد بشكل منفصل أو بالاقتران مع التدريب الدوري على مكافحة غسل الأموال.

الإجراءات التأديبية

قد يؤدي عدم الامتثال لهذه السياسة، سواء كان ذلك مقصودًا أم لا، إلى اتخاذ إجراءات تأديبية ومسؤولية جنائية بحق الفرد المعني، وذلك وفقًا لسياسة الموارد البشرية.

يُطلب من موظفي بنك الريان تأكيد أنهم قرؤوا هذه السياسة وفهموها ويلتزمون بأحكامها كجزء من عمليات التقييم المستمرة للتوظيف. بالإضافة إلى ذلك، سيُطلب من الموظفين المعنيين حضور التدريب الداعم للإرشادات الواردة في هذه السياسة.

القسم 3 - التعليمات والملاحق ونموذج الإبلاغ

الملحق 1 - سيناريوهات المخاطر المحتملة: «المؤشرات التحذيرية»

فيما يلي قائمة بالمؤشرات التحذيرية المحتملة التي قد تنشأ أثناء عملك لدى بنك الريان والتي قد تثير مخاوف بموجب مختلف قوانين مكافحة الرشوة والفساد.

لا يُقصد بهذه القائمة أن تكون حصرية، وهي لأغراض توضيحية فقط.

إذا صادفت أيًا من هذه «المؤشرات التحذيرية» أثناء العمل لدى بنك الريان أو شركاته التابعة، فيجب تقديم تقرير فورًا إلى مدير الموظف أو إلى المدير العام/رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال:

- ينخرط طرف ثالث في ممارسات تجارية غير سليمة، أو سيق اتهامه بالانخراط في مثل هذه الممارسات.
- لدى طرف ثالث سمعة بدفع الرشاوى، أو اشتراط دفع رشاوى له، أو لديه سمعة بوجود «علاقة خاصة» مع مسؤولين حكوميين أجانب.
- يصرّ طرف ثالث على استلام عمولة أو أتعاب قبل الالتزام بتوقيع عقد أو قبل تنفيذ وظيفة أو إجراء حكومي.
- يطلب طرف ثالث الدفع نقدًا و/أو يرفض توقيع اتفاقية رسمية للعمولة أو الأتعاب، أو يرفض تقديم فاتورة أو إيصال عن دفعة تم سدادها.
- يطلب طرف ثالث أن يتم السداد إلى دولة أو موقع جغرافي يختلف عن مكان إقامة الطرف الثالث أو مكان مزاولة أعماله.
- يطلب طرف ثالث أتعابًا أو عمولة إضافية غير متوقعة «لتسهيل» خدمة ما.
- يطالب طرف ثالث بوسائل ترفيه فاخرة أو هدايا باهظة قبل بدء المفاوضات التعاقدية أو استمرارها أو قبل تقديم الخدمات.
- يطلب طرف ثالث إجراء دفعة من أجل «غض الطرف» عن مخالفات قانونية محتملة.
- يصرّ طرف ثالث على استخدام ملاحق جانبية، أو يرفض توثيق الشروط المتفق عليها كتابةً.
- تُصدر للموظف فاتورة بعمولة أو أتعاب تبدو مرتفعة بالنظر إلى الخدمة المذكور أنه تم تقديمها.
- يطلب أو يشترط طرف ثالث استخدام وكيل أو وسيط أو مستشار أو موزع أو مورد لا نستخدمه عادةً أو غير معروف لنا؛ أو
- يُعرض من طرف ثالث هدية سخية على نحو غير معتاد أو ضيافة فاخرة.

الملحق 2 – النماذج

يجب إتاحة أحدث إصدار من النماذج التالية بسهولة على الشبكة الداخلية.

نموذج الإقرار بالهدايا

نموذج الإقرار بتعارض المصالح

نموذج الموافقة

القسم 4 – حوكمة المستند

المسؤولية

مالك السياسة	مدير عام الالتزام والإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة
أمين الحفظ	أمين سر الشركة

التحكم في الإصدارات وسجل التعديلات

رقم الإصدار	تاريخ الاعتماد	جهة الاعتماد	التعديل
V.0	16 يوليو 2024	لجنة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة	إصدار جديد
V.1	21 يوليو 2025	مدير عام الالتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة	تعديل غير جوهري بنقل السياسة إلى النموذج الجديد المعد وفقاً للعلامة التجارية الجديدة من دون تغيير على مضمون النسخة السابقة.